الصراع الدولي بين النظريتين المثالية والواقعية

من بحث النظرية الواقعية من مورجنثاو إلى ميرشايمر

د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية –جامعة الإسكندرية

يمكن بدايةً تعريف الصراع الدولي على أنه:

"تنازع إرادات الدول الناتج عن تباين مصالحها" وظاهرة الصراع ظاهرة قديمة قدم الإنسان ذاته. وعلى حد قول البعض: "حينما وُجد شخصان على الأرض عُرف الصراع، وحينما وُجد ثلاثة أشخاص عُرفت التحالفات". وإجمالاً فعالم السياسة الدولي هو عالم القوى المتصارعة من أجل المصالح المتنافرة. وفيما يلي نعرض لتفسير بعض نظريات العلاقات الدولية لظاهرة الصراع.

أولاً: النظرية المثالية والصراع الدولي

كانت المثالية أو الليبرالية قد ازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Sidney Fay، وكاميللي بلوخ Camiille Bloch، وبيير رينوفان Pierre Renouvin، وجورج

جوتشGeorge Peabody Gooch، وعديدين غيرهم. وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للحاجة إلى معرفة وفهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تُجنِّب العالم هكذا كارثة مادية وبشرية في المستقبل.

وتُوَصِّف الذهنية الليبرالية الإنسان كمخلوق يتميز بالعقل ولديه قدرات تؤهله للتغلب على أسوأ المظاهر السيئة التي تنطوي عليها بيئته الطبيعية والاجتماعية من خلال إعمال حصيلته المعرفية المتنامية دوماً. أما المشاكل الاجتماعية كالحرب مثلاً فمردها إما لعدم توافر المعلومات أو لأخطاء (وإن كانت قابلة للإصلاح) في البنى المؤسسية. إن الإنسان بطبيعته هو باحث عن الكمال حسب النظرية الليبرالية أو على أقل تقدير هو كائن إصلاحي أو راغب دوماً في الإصلاح حسب بعض الآراء الأكثر تشاؤماً بين الليبراليين مثل كيكاثيس Kukathas. وعليه فإن الليبرالية تتأسس على تقييم متفائل للإنسان (باعتباره مخلوقاً خيراً) وقدراته.

وفي إطار هذا التيار المثالي جاءت فكرة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون طرحها في ثنايا نقاطه الأربع عشرة إبان سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا إلى إعمال نظام الأمن الجماعي كبديل لنظام ميزان القوة الذي حكم السياسة الدولية منذ إنشاء المحالفة المقدسة عام ١٨١٥. وقد تجسدت هذه الفكرة في منظمة عالمية تأسست بمقتضى مقررات فرساي عام ١٩١٩؛ هي منظمة

عصبة الأمم. ويعتبر البعض فكرة الأمن الجماعي بمثابة ولادة جديدة للتيار الليبرالي أو المثالي كأول توجه أيديولوجي في تحليل العلاقات الدولية ربما يجد أحد أهم أصوله التاريخية في كتاب الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط Immanuel Kant؛ السلام الدائم Perpetual Peace عام ١٧٩٥، وهو الكتاب الذي تناول كانط من خلاله فكرة السلام العالمي بمختلف زواياها. لقد كانت النظرية المثالية طوباوية إلى حد ما، حيث تأسست على قناعة أساسية بأن البشر ذوو طبيعة خيرة، وليست لديهم الرغبة في الدخول في صراعات من أي نوع. ثم إن السلبيات التي جلبتها الحرب سوف تدفع الناس إلى حل خلافاتهم عبر التفاوض والحوار. ولقد شجعت مشاعر مناهضة الحرب التي سادت العالم على نطاق واسع غداة الحرب العالمية الأولى على ترسيخ التفكير المثالي، على الأقل حتى التثبت من فشل عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الثانية، والتي اعتُبر قيامها دليلاً على فشل النظرية المثالية والحاجة إلى نظرية بديلة. ويتأسس النموذج الليبرالي عموماً على عدة أفكار مبدئية رئيسية منها: الفكرة الأولى قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها البعض، نظراً لأن من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما الفكرة الثانية والتي ترتبط غالباً باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار

الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظراً لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية. وأما الفكرة الثالثة والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة ففحواها أن المؤسسات الدولية (فكرة التنظيم الدولي عموماً)، حال وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولاسيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. كما أن هناك بعض الليبراليين قالوا بوجود لاعبين دوليين جدد حال الشركات متعددة الجنسيات، واعتبروا أن هذا الأمر يشكل تهديداً متزايداً لدور الدولة القومية.

وفي ذات السياق المفسر للنظرية الليبرالية يذكر البعض أن الليبرالية الجديدة تعد النظرية الثانية من حيث الأهمية بين نظريات العلاقات الدولية، وهي تمثل بطبيعة الحال وريثة النظرية الليبرالية التقليدية. ويرى الليبراليون أن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة. ولعل من أبرز

أفكار الليبرالية الجديدة القول بأنه إذا كانت الفوضى تشكل بنية النسق الدولي فإنه يمكن تحجيمها بالتعاون من خلال المؤسسات الدولية، وإذا كانت الدول تمثل الفاعلين الرئيسيين على المستوى الدولي فإنها ليست وحدها أطراف العلاقات الدولية حيث هناك المنظمات الدولية والفاعلون غير الحكوميين؛ وهي أطراف لا يمكن تجاهلها في التحليل، كذلك فإذا كانت القوة هي الشاغل الرئيسي للدول فإن هذا لا يعني أنها دائمة البحث عن القوة. وعليه فإذا كان الواقعيون الجدد يركزون على مسائل القوة والأمن فإن الليبراليين الجدد يهتمون بتحليل مسائل من شاكلة التعاون والعلاقات الاقتصادية بين الدول. كذلك فهم يرون أن المؤسسات الدولية تؤدي دوراً بارزاً في ضمان الأمن الدولي وهم يعنون هنا المؤسسات الحكومية الرسمية كما غير الحكومية. كذلك يرى الليبراليون الجدد أن الدول لديها مصالح مشتركة وبالتالي فإنها يمكن أن تتعاون. كما أن المهم بالنسبة للدول، حسب الليبرالية الجديدة، هو تحقيق مكاسب مطلقة لا نسبية كما يرى الواقعيون. من جانب آخر يؤكد الليبراليون الجدد على أن المنظمات الدولية لها مزايا عديدة مثل تقديم المعلومات، وتقليل تكلفة التفاعلات، وإضفاء المصداقية على الترتيبات الدولية. وهي ربما لا يمكن أن تحد من احتمالات وقوع الحرب لكنها يمكن أن تسهم في رفع مستوى التعاون بين الدول.

وجملة القول فإن النظرية الليبرالية تعتبر أن الصراع الدولي ظاهرة عارضة وغير أصيلة في البيئة الدولية، وأنها يمكن أن تنتهي بالاستجابة لنوازع الخير الأصيلة في النفس البشرية، من خلال إعمال أفكار

كالاعتماد الاقتصادي المتبادل، ونشر الديمقراطية، والتعاون من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

ثانياً: النظرية الواقعية والصراع الدولي

(١)الصراع الدولي في النظرية الواقعية الكلاسيكية

يُنظَر على نطاق واسع إلى هانز مورجنثاو باعتباره مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية ومُرسي دعامتيها التحليليتين الرئيسيتين؛ القوة والمصلحة القومية. ومورجنثاو ذلك الرمز البارز في السياسة الدولية خلال القرن العشرين؛ هو المحلل السياسي الأمريكي، ألماني المولد، ومستشار وزارة الخارجية الأمريكية في شئون السياسة الخارجية. وقد قدم مورجنثاو عدة كتب في العلاقات الدولية كان الأشهر بينها كتاب السياسة بين الأمم Politics Among Nations الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٤٨، واعتبر من قبل الكثيرين التدشين الحقيقي للنظرية الواقعية في تحليل السياسة العالمية. والناظر في كتاب مورجنثاو السياسة بين الأمم سرعان ما يكتشف اثنين من العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الواقعية، يتمحوران حول كون الدولة الفاعل الدولي الأهم في مضمار السياسة الدولية، واتسام سلوكها بالعقلانية أو الرشد. وبرغم ذلك فإن هذه المسائل تبدو هامشية في تحليل مورجنثاو مقارنة بالمسائل التي ركز عليها حال القوة، والصراع، والطبيعة البشرية، كما يتضح أن رؤية مورجنثاو

لدور القوة في السياسة الدولية لا يمكن فصله عن دورها في تحريك سلوك الإنسان. كما أن الطبيعة البشرية التي هي صلب نظريته في السياسة الدولية هي من وراء كل شيء آخر، أو على حد قوله: "في الطبيعة البشرية تجد القوانين الحاكمة للسياسة الدولية جذورها"، وكذلك: "العالم هو نتاج للقوى الكامنة في الطبيعة البشرية". والطبيعة البشرية لديه تتسم بالأنانية، والرغبة الجامحة في القوة إلى حد الشهوة، كما أن جوانب الفجور المتأصلة في النفس الإنسانية تهيمن على كل أعمال الإنسان. أو على حد قول مورجنثاو:"إن الرغبة الخالدة في القوة هي التي تجعل من الشر مهيمناً أبدياً على كل أعمال الإنسان. هنا حيث الفساد والخطيئة التي تقحم نفسها حتى في أطيب النوايا ولو بقطرة من الشر فتفسدها. إذ، على سبيل المثال، تستحيل الكنائس منظمات سياسية، والثورات تتحول إلى ديكتاتوريات، وحب الوطن يُعبَر عنه من خلال السلوك الإمبريالي".

وعليه فقد مثلت الطبيعة البشرية، التي هي شريرة، عنصراً مركزياً في المنظور الواقعي الكلاسيكي للعلاقات الدولية، فطبيعة البشر حسب هذه النظرية قوامها الأنانية والجشع، كما تتسم بالاندفاع العاطفي وشهوة القوة. أو كما يشير مايكل جوزيف سميث Michael Joseph Smith في تحليله الأخير عن الفكر الواقعي؛ فإن الواقعيين يفترضون تمكُّن نزعات الشر من النفس الإنسانية، وشيوع حالة دائمة من العداء الشامل بين بني البشر رجالاً ونساءً. وهذا التحليل يتفق عليه الواقعيون، حسب سميث، ابتداءً من ثيوسيديدس Thucydides.

وفي ذات السياق يؤكد ديفيد ميرس في دراسته عن كينان أن الواقعيين الأبرز المتمثلين في كل من رينولد نيبور، وهانز مورجنثاو، وهنري كيسنجر، وكذلك جورج كينان؛ تتطابق تحليلاتهم بصدد السياسة الدولية، إذ تنطلق كلها من افتراض تشاؤمي عن الطبيعة البشرية. وهذا الافتراض لم يُشَر إليه عرضاً في ثنايا التحليل وإنما هو يمثل حجر الزاوية في التحليل الواقعي الكلاسيكي قاطبة. والتركيز على الطبيعة البشرية في التحليل الواقعي، كما يشير سميث، لم يكن وليداً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإنما يرتد إلى ثيوسيديوس (٤٦٠ ق.م. – ٣٩٥ ق.م.)؛ الذي أكد أنه "في وقت الحرب فإن الطبيعة البشرية تُظهِر استعداداً دائماً للأعمال المشينة والدوس على أية قوانين قائمة، حيث تسفر عن وجهها الحقيقي بكل جلاء وفخر ككيان غير قادرٍ على التحكم بالعواطف، متجاوزٍ لقيمة العدالة، وعدوٍ لكل شيء حاكم له".

يشار كذلك إلى أن مكيافيللي (١٤٦٩: ١٥٢٧) كان من أبرز الواقعيين التاريخيين الذين أكدوا على الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية وأثرها في عالم السياسة. حيث عبر عن ذلك، على سبيل المثال، بقوله: "في عالم السياسة من الضروري أن نضع في الاعتبار أن كل الرجال شريرون، وأنهم يتحينون الفرص للتنفيس عما يملأ عقولهم من شرور". كما كان مكيافيللي يتعامل استناداً إلى أن ثمة من الأنانيين ما يكفي لجعل أي افتراض آخر أمراً محفوفاً بالمخاطر إلى حد كبير. وذلكم هو ما اعتبره كل من نيبور ومورجنثاو توصيفاً معبراً عن الواقع تماماً.

وعلى ذات منوال واقعية مكيافيللي التشاؤمية بصدد الطبيعة البشرية؛ سار توماس هوبز Thomas Hobbes (١٥٨٨: ١٦٧٩) حين وصف حالة الطبيعة بأنها حالة شر وتعدي، تسودها الحرب الدائمة بين الفرد والفرد والكل والكل، وحيث الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.

وبالعودة إلى الواقعيين المعاصرين نجد أن الأمريكي رينولد نيبور (١٨٩٢: ١٩٧١) برغم لاهوتيته كان يتبنى نفس تصور الواقعيين الكلاسيكيين، من قدامى ومحدثين، بصدد الطبيعة الشريرة للنفس الإنسانية، فحسب نيبور تتجذر مأساة الطبيعة البشرية في غريزة الأنانية في الإنسان ورغبته في القوة. ففي كتابه الشهير الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي Moral Man and Immoral Society يرى نيبور أن انقياد العقل للتعصب والعاطفة وما يترتب عليه من إصرار على الأنانية غير العقلانية لاسيما في سلوك الجماعات؛ كلها أمور تجعل من الصراع الاجتماعي حتمياً في التاريخ الإنساني ربما إلى نهايته البعيدة. إن الإنسان، وفقاً لنيبور، جاهل ومنغمس في حدود عقله المحدود الذي يكابر بأنه غير محدود، وبالتالي فإن كل مساعيه الفكرية والثقافية ستصبح مشوبة بخطيئة الغرور، كما أن غرور الإنسان ورغبته في القوة سوف يدمران كل إمكانية للإبداع.

وفي ذات السياق كان باترفيلد Butterfield يرى أنه: في داخل الدولة يتم ترويض الطبيعة البشرية من قبل السلطة السياسية القائمة، أما في البيئة الدولية فإن الفوضى لا تسمح فحسب بظهور آثار طبيعة البشر بل إنها تحفز أسوأ جوانب الطبيعة البشرية لكي تعبر عن نفسها؛ إنها ذات الطبيعة البشرية التي قد تبدو في ظروف معينة متسامحة غير أنها قادرة على أن تصير بشعة في ظروف أخرى.

يشار كذلك إلى أن جورج كينان، في إحدى محاضراته العامة بسويسرا بعد سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية، راح يتساءل على الملأ عن مدى قدرة الإنسان على الحفاظ على مجتمع متحضر و بكر، وبدا متشككاً في إمكانية ذلك استناداً إلى أن الإنسان، في تصوره، لايزال حيواناً يعتمد بحكم طبيعته الفطرية على القتال.

ويذكر البعض أن ثمة ساسة معاصرين أعلاماً قد التزموا في سياساتهم بنهج الواقعية وانطلقوا من ذات النظرة التشاؤمية بصدد الطبيعة البشرية . فنجد مثلاً ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية وهي الحرب التي أكسبته خبرات بمواقف الحرب تفوق خبرات كافة نظرائه من الساسة المعاصرين؛ كان يؤكد دوماً، استناداً إلى خبراته العملية الواسعة، على أن النفس البشرية صراعية بطبيعتها، وأن السبيل الوحيد لفهم السياسة العالمية هو فهم توزيع القوة في العالم. كما أنه كان قد أكد في خطاب ألقاه بزيوريخ عام ١٩٤٦ على ضرورة تدشين اتحاد أوربي بغية تحقيق التوازن في

توزيع القوة على مستوى العلاقات الدولية. كذلك يعتبر البعض جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إبان مؤتمر فرساي غداة الحرب العالمية الأولى والملقب بالنمر؛ أحد منظري الواقعية في العلاقات الدولية. وهو السياسي الذي كان معروفاً بتشدده والذي أكد على أن الحياة هي صراع دائم سواء في حال الحرب أو حتى في حال السلم.

وجملة القول في شأن ما تقدم أن المنطلق الرئيسي للواقعيين الكلاسيك، على حد قول البعض، يتأسس على كون البشر أنانيين وصراعيين بطبيعتهم، وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دوماً إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك، مع التسليم بأنه لا توجد مصالح واحدة متفق عليها بين كل البشر، كما لا توجد وسائل واحدة لتحقيق تلك المصالح، حيث تتسم المصالح والوسائل بالتغير عبر الزمن. وكذلك الحال على صعيد الدول حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتعين، حسب مورجنثاو، أن نلم بعناصر قوة الدولة كالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، ومستوى الاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية والروح المعنوية، وكفاءة الدبلوماسية، ونظام

الحكم. أما الاستقرار الدولي وفقاً للمنطق الواقعي، فيمكن تحقيقه من خلال نوع من التوافق بين القوى، الدولية بما يؤدي إلى الحفاظ على ميزان القوة Balance of Power فيما بينها، وبالتالي يصبح هذا التوافق الدولي هو آلية الحفاظ على حالة الاستقرار المنشودة كما يرى مورجنثاو.

(٢)الصراع الدولي في النظرية الواقعية البنيوية

تمثل الواقعية الجديدة Neorealism بحق المرحلة الأبرز بين مراحل تطور النظرية الواقعية. وقد تأسست هذه النظرية على يد كينيث والتز Kenneth Waltz، حيث أودعها كتابه الشهير المعنون بنظرية السياسة الدولية Theory of International Politics ؛ والصادر عام ١٩٧٩. ويتمثل المنطلق الفكري الأساسي للواقعية الجديدة في البنية الفوضوية للنسق الدولي باعتبار أن هذه البنية، وليست الطبيعة البشرية، هي المحدد والموجه لسلوكيات الدول وخياراتها. وعلى ذلك يطلق علي هذه النظرية أيضاً الواقعية البنيوية Structural Realism، وأحياناً الواقعية النسقية Systemic Realism.

وإذا كانت الفرضية الأساسية في واقعية مورجنثاو تتمثل في انعكاس الطبيعة البشرية المتسمة بالأنانية على صانع السياسة الخارجية ومن ثم على سلوك الدولة الخارجي؛ فإن الواقعية البنيوية، وعلى رأسها كينيث والتز، ترفض هذا التصور باعتبار أنه من الصعوبة بمكان تحديد الطبيعة البشرية وفق معايير

علمية صارمة، وأن التركيز على الجوانب الشخصية لصناع القرار ليس من شأنه أن يقودنا إلى فهم صحيح لحقائق العلاقات الدولية. والأحرى في هذا الصدد أن نركز على طبيعة بنية النسق Structure of the System، لأنه حتى وإن اتسمت الشخصيات القائمة على صنع القرار بالسخاء على المستوى الشخصي فإنها ستكون مضطرة للتعامل بأنانية في مضمار السياسة الدولية باعتبار أن الأنانية هي طبيعة هذه السياسة.

وعليه فعلى خلاف الواقعية الكلاسيكية تجاهلت الواقعية الجديدة التي ابتدعها كينيث والتز فرضية الطبيعة البشرية وركزت على تأثير بنية النسق الدولي، والذي يتكون، حسب والتز، من عدد من القوى العظمى يسعى كل منها إلى البقاء. ولما كان النسق يتسم بالفوضى نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول تحميها من بعضها البعض؛ فإن كل دولة تسعى ذاتياً للحفاظ على بقائها. ويرى والتز أن هذه الحال سوف تقود الدول الأضعف لإحداث التوازن بكل الطرق مع منافسيها الأقوى. ويعتبر ميريو وسور Miroiu and Soare أن الواقعية الجديدة هي نسخة منقحة من الواقعية، وأنه على الرغم من توقعات البعض بأن تنهار النظرية الواقعية كنظرية رئيسية لتحليل العلاقات الدولية في ظل تطورات الواقع الدولي المتلاحقة، فقد ظل النهج الواقعي مسيطراً في هذا المجال. ويشيران إلى أن رؤية الواقعية الجديدة تتداخل مع الواقعية الكلاسيكية بصدد التركيز على الأمن، والطبيعة الفوضوية للنسق الدولي كنقطة انطلاق، وهي الطبيعة الناتجة عن عدم وجود سلطة عليا فوق الدول تضبط سلوكها. ويضاف

إلى ما تقدم أن الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية تضع نصب عينيها في المقام الأول الحفاظ على بقائها وصيانة أمنها على المستوى الدولي من خلال السعي المتواصل لدعم قوتها بصورة تراكمية.

ويَعتبر المُنَظِّر الواقعي البارز جون ميرشايمر John Mearsheimer أن كينيث والتز هو أبرز منظري العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فمن خلال عدد محدود من الكتابات الرصينة قدم إسهامات علمية قلما يحققها غيره من العلماء. ويأتي كأبرز مؤلفاته كتاب نظرية السياسة الدولية والذي فسر من خلاله كيف تؤثر بنية النسق الدولي على التفاعلات بين الدول. وتقوم نظرية والتز على افتراضين بسيطين؛ أولهما أن الدول هي الكيانات الفاعلة الرئيسية في السياسة الدولية، كما أنها تعمل في ظل نسق فوضوي؛ حيث لا سلطة عليا فوقها. وأما الافتراض الثاني فقوامه أن الدافع الأساسي للدول هو البقاء، والذي يمكن ترجمته بسعي الدول إلى حماية سيادتها. وبالتالي فإن كل دولة معنية كثيراً بموقفها في ميزان القوة الدولي، حيث تسعى دوماً إلى أن تكون في حال تفوق نسبي إزاء منافسيها المحتلمين، إذ أن من شأن ذلك أن يعزز من فرصها في البقاء.

وفي إطار التمييز بين الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية يضيف ميرشايمر: يعتقد الواقعيون أن القوة تعد بمثابة العملة المقبولة في السياسة الدولية، فالقوى العظمى، التي هي الفاعل الرئيسي لدى الواقعيين، تولي اهتماماً بالغاً لقوتها الاقتصادية والعسكرية النسبية مقارنة بغيرها، إنه ليس من المهم فقط حيازة الدولة لمقومات قوة كبيرة ولكن المهم أيضاً التأكد من أن دولاً أخرى ليس بمقدورها إحداث تحول حاد في ميزان القوى لصالحها. فحسب الواقعيين؛ تعد السياسة الدولية مرادفاً لسياسة القوة. ومع ذلك فهناك اختلافات جوهرية بين الواقعيين، وتتمثل الفجوة الأساسية بينهم في الإجابة عن تساؤل بسيط ولكنه مهم ألا وهو لماذا تريد الدول القوة؟. بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين من أمثال هانز مورجنثاو تتمثل الإجابة في الطبيعة البشرية، حيث يولد البشر والرغبة في القوة ماثلة داخلهم، وهذا يعني عملياً أن القوى العظمى يحكمها أشخاص جُبِلوا على السعي إلى جعل دولهم تهيمن على منافسيها، وليس ثمة ما يمكن فعله لتغيير هذا السعي الحتمي الدائم نحو وضعية الأقوى. أما عند الواقعيين البنيويين فإن الطبيعة البشرية ليست لها علاقة تذكر برغبة الدول في القوة. ذلك بأن هيكل أو بنية النسق الدولي هو الذي يفرض على الدول مواصلة السعي إلى القوة. ففي ظل نسق، حيث لا سلطة عليا فوق القوى العظمى وحيث ليس ثمة ضمانة بأن أياً من القوى لن تهاجم الأخرى؛ يصبح من المنطقي تماماً

أن تسعى كل دولة إلى أن تصبح قوية بما يكفي لحماية ذاتها في حال تعرضها للهجوم. فجوهر الحقيقة أن القوى العظمى هي حبيسة قفص حديدي حيث ليس ثمة لديها، إن هي أرادت البقاء، سوى خيار واحد هو أن تتنافس مع بعضها البعض من أجل القوة.

وبناء على ما تقدم تركز الواقعية البنيوية في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة والذي يمثل إفرازاً طبيعياً لطبيعة النسق الفوضوية. ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوك الدول تدرك الدول، ولاسيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help ، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظراً لأن الدول الأخرى تمثل مصدراً للتهديد المحتمل في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول يمكنها التحرك لدعم أية دولة تتعرض للهجوم. وهذا لا ينفي إمكانية أن تلجأ الدول إلى تشكيل التحالفات التي هي غالباً وسيلة فعالة في التصدي للخصوم الخطرين. ومع ذلك وفي التحليل الأخير؛ فإن الدول ليس لديها أي خيار سوى أن تضع مصالحها الخاصة فوق مصالح الدول الأخرى قاطبة، وكذا فوق مصالح ما يسمى بالمجتمع الدولي International Community. غير أن بحث دولة ما عن الأمن غالباً ما يدع الخصوم الحاليين والمحتملين غير آمنين، وكل دولة تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق ستجعل الدول الأخرى في النسق قاطبة

غير آمنة على نحو مطلق، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام انخراط الدول في سباقات تسلح وغير ذلك من التفاعلات العدائية. ولن يقدر البقاء للدول التي لا تتعامل بفهم مع هذا الواقع. وبالتالي فإن الواقعيين، على عكس المثاليين، يعتبرون أن الصراع هو الحالة الطبيعية للواقع؛ لا مجرد نتيجة ظروف تاريخية، أو أفعال قيادات شريرة، أو نظم سياسية واجتماعية معيبة، أو عدم وجود إدراك عالمي سليم، أو تعليم غير ناضج.

إن جوهر معضلة الأمن لدى الواقعيين البنيويين يتمثل، إذاً، في أن معظم الخطوات التي تتخذها قوة عظمى لتعزيز أمنها تقلل من مستوى أمن الدول الأخرى، فأية دولة، على سبيل المثال، تحسن من موقعها في ميزان القوة العالمي إنما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى التي تبعاً لذلك تفقد بعضاً من قوتها النسبية. ففي ظل هكذا عالم يتسم بمعادلة صفرية سيكون من الصعب على أية دولة دعم فرصها في البقاء دون تهديد بقاء الدول الأخرى. وبطبيعة الحال فإن الدول المعرض بقاؤها للتهديد ستتخذ ما هو ضروري من خطوات لتعزيز بقائها، وهي الخطوات التي بدورها ستمثل تهديداً لدول أخرى كل منها، بالمثل، منخرطة في منافسة دائمة من أجل الأمن.

وعلى الجملة؛ يرى ميرشايمر أن تنافس الدول فيما بينها من أجل القوة وبحثها المتواصل عن الأمن يمكن تفسيرهما، حسب الواقعية البنيوية، استناداً إلى خمسة افتراضات مجتمعة تتعلق بالنسق الدولي: أما الافتراض الأول فهو أن القوى العظمى تمثل الفاعلين الأساسيين في السياسة العالمية كما أنها

تتفاعل في ظل نسق فوضوي، نظراً لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول. وأما الافتراض الثاني فيتمثل في أن كافة الدول تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية، بمعنى أن كل دولة قادرة على إلحاق الضرر بجارتها، وإن كانت قدرات الدول، بطبيعة الحال، متباينة في هذا الصدد، كما أن قدرات الدولة تختلف من زمن لآخر. في حين يتمثل الافتراض الثالث في أن كل دولة ليس بمقدورها التأكد على نحو يقيني من نوايا الدول الأخرى، فكل دولة ترغب في معرفة ما إذا كانت دول أخرى ستستخدم قوتها في تغيير توازن القوى القائم (دول متمردة أو طامحة إلى التغيير Revisionist States)، أم أنها ليست لديها أية مصلحة في استخدام القوة لتغيير هذا التوازن، وبالتالي فهي راغبة بما يكفي في الحفاظ على الوضع القائم (دول الوضع القائم Status Quo States). وأما الافتراض الرابع فهو أن الهدف الرئيسي للدولة هو البقاء، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالية قرارها السياسي. وهي قد تسعى إلى أهداف أخرى كالرخاء مثلاً؛ لكن كل هذه الأهداف تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد البقاء، لأنه إذا لم تتمكن الدولة من الاستمرار فلن يكون بمقدورها، بطبيعة الحال، تحقيق أية أهداف أخرى. وأخيراً فإن الافتراض الخامس هو أن الدول تمثل فاعلين عقلانيين، بمعنى أنها قادرة على اتباع استراتيجيات سليمة تعظم من فرصتها في البقاء. وإن كان هذا لا يمنع أن حساباتها قد تكون خاطئة أحياناً، بل وربما ترتكب أخطاءً فادحة في ظل نقص المعلومات وتفاعلها في عالم يتسم بالتعقيد. وعليه يصير الصراع حتماً

##########